

خلال ندوة «ماذا نريد من المجلس؟» نظمتها اللجنة النسائية للتجمع السلفي عن الدائرة الثانية

السلطان: التخصيص هو الطريق الوحيد لتنمية الاقتصاد الوطني



خالد السلطان وعبدالمطيف العميري خلال الندوة

العميري: الحكومة مسؤولة عن قضية ازدواجية الجنسية

المصادفة لم تات بعد ذلك من يقول ولا يفعل شيئاً لا يكشفه من كان صادقا معهم او من كان يحمل شعارات زائفة لذلك فلسفة اليوم ستكون جلسة ساخنة وتنتمي ان تكون هناك اجازات للمرأة الاقتصادية تعمل على تطوير المصالح الكويتية.

واضاف: الكويت لا تملك خيارا ولا يبدلها الا بالتخصيص فليس لدينا فرص عمل الا من خلال القطاع الخاص والدفع لتنمية الكويت وهو الخيار الوحيد، وبين السلطان ان المصداق الاساسي للكويت النفط ولو توقف ماذا نفعل؟ فعن طريق التخصيص نمنى القطاع الخاص فتوجد مصادر اقتصادية تعمل على تطوير المصالح الكويتية.

واستشهد السلطان بكوريا واليابان وماليزيا التي لا تملك النفط ولكن بعقولها طورت كل شيء مناديا بأخذ الدروس منه وان تعمل على استثمار عقول البشر. وردا على سؤال حول تأثير خصخصة محطات الكهرباء قال السلطان هذا لا يعني زيادة اسعار خدمات الماء والكهرباء لان هذه الخدمات مدعومة من الدولة، كما لا مانع من تخصيص قطاع معين في النفط بشرط وجود ضمانات محددة، كما انه لا وجود لاي مشكلة من الزام الحكومة بامتلاك السهم الذهبي، اما ما اشجع اننا نصبح عبيدا من الخصخصة فهذا كلام لا صحة له، بالعكس فرص العمل تكبر وتصبح هناك نسب معينة لتوظيف الكويتيين وبالتالي سييزيد الدخل الكويتي، ولفت الى ان هناك اناسا وظفتهم الحكومة شكلا فقط وللمصالح وقال: هناك 220 موظفا مسجلون على وزير وجد في المكتب 2 فقط فنادا سيكون مستقبل الكويت لو

تعطى المرأة نصف الراتب، الاخوات النائبات مسحن هذا الاقتراح. وقال: لا أحد يمنع المرأة من ان تخرج للعمل، ولكن اذا ارادت الكوثر في البيت لرعاية الأبناء، فلها ان تأخذ امتيازات، فالمرأة لها حرية التنازل، ولذلك نجد ان كل الاقتراحات التي تهم المرأة تم اخذها ولم تعرض بحجة الكلفة المالية، مع ان هذه الكلفة هي عمل الحكومة.

وزاد: باختصار موضوع المرأة هو عملية مصادفة، فقبل سنة الكل كان يزايد على المرأة، ولكن

4 نائبات تباطات في انجاز كل ما يهم المرأة من انهن نساء، ولكن طغى الفكر على الفطرة، لذلك فتم بعرقلة كل القوانين التي تعمل على منح المرأة حقوقها، والشاهد على ذلك ان النواب قدموا طلبا بالزام لجنة المرأة بتقديم تقارير للمقترحات المقدمة لها في 4/27 فتم تقديم اقتراح مختزل مثل المعتدة للمرة. 4 اشهر و 10 ايام وهذا موجود ومعروف وشيء بديهي، لكن الامور العامة مثل التقاعد والقوانين المقدمة للمرأة وحقوقها، مؤكدا ان لجنة المرأة التي تشملها من يعمل ومن لا يعمل.

الامومة او مشروع عدد ساعات عمل المرأة يهتمون بشؤونها لرعاية ابناءها اولاً، فليس هناك دين ولا قانون اعطى المرأة حقها قبل الشريعة الاسلامية والشاهد ان التيار الاسلامي كان صادقا مع نفسه وكان يطرح الكثير من القوانين لصالح المرأة قبل قانون حق التصويت والانتخاب للمراة.

وأشار العميري الى ان اليوم ستعقد جلسة خاصة لمناقشة القوانين المقدمة للمرأة وحقوقها، مؤكدا ان لجنة المرأة التي تشملها من يعمل ومن لا يعمل.



جانب من الحضور النسائي في الندوة

حضور فيكون لعذر السفر أو لتعارض أوقات اجتماع اللجان، مؤكدا ان حضوره في الجلسات /100.

وتناول السلطان أداءه وانجازاته في مجلس الأمة - الانعقاد الثالث عشر، فقال: قدمت اقتراحات برغبة عددها بلغ الى الآن 13 اقتراحا برغبة تشمل مجالات مختلفة مثل الاسكان، الصحة، التعليم، الشباب والرياضة، والداخلية، كما قدمت اقتراحات بقانون حماية البيئة وذلك عن طريق اصدار قانون حماية للبيئة مشفوع بمذكرة واضحة، وبالنسبة للاقتصاد اقترحت انشاء الصندوق الوطني للتنمية مشفوعا بمذكرة ايضا، اما قضية غير محددي الجنسية، فقد اقترحت تعديل الاقتراح الذي قدمناه في شأن غير محددي الجنسية.

كما تم تقديم اقتراح في شأن القروض الاستهلاكية للمواطنين مشفوع بمذكرة ايضا، وتم عرضه على مجلس الأمة واعطاه صفة الاستعجال بالإضافة الى الاقتراح بالقانون المرفق في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة والمشفوع بمذكرة ايضا، وتم عرضه على مجلس الأمة واعطاه صفة الاستعجال، وكذلك التقدم بالاقتراح بالقانون المرفق في شأن منح قرض لمن لا تزيد مساحته بيته او قسيسته على 400 متر مربع والمشفوع بمذكرة ايضا، وعرض على مجلس الأمة بصفة الاستعجال. لذلك لا بد ان نفرق بين من يعمل ومن لا يعمل.

وزاد: وهناك لقاءات بين النواب لتبادل الأفكار حول التخصيص او الشركات المالية او سوق المال او قضايا عامة تتعلق بالحكومة سواء كانت قضايا نساء أو قضايا اصلاح وتصحيح المسار، وتمتد هذه اللقاءات مع المسؤولين لتبين اخطاء ما حدث في وزارة ما والعمل على اصلاحها، وادامنا الاجتماعات واللقاءات تتم باللبلل وحركة اتصال باكثر من 3000 ديوانية لا نستطيع ان نغطيها بأكملها. وأشار الى ان مشاركته في اللجان بالنسبة للشؤون الخارجية بحضور 91٪ من الاجتماعات والمالية والاقتصادية بحضور 83٪ من الاجتماعات، وأما عدم

تصالح بين التيارين

بعدها تحدث النائب السابق عبداللطيف العميري عن موضوعين مهمين، وقال: لماذا أصبح للمرأة حق الانتخاب وسمحتم لها كإسلاميين بالتصويت؟ اقول هناك تصالح بين التيار الاسلامي والتيار الانفتاحي، فالتيار الاسلامي قدم الكثير من الاشياء التي تخدم المرأة، حيث كان قانون 2005 الذي اعطى للمرأة حق التصويت، كما قدم احمد باقر قانون اجازة الامومة منذ حوالي 20 سنة، وفي سنة 99 كان هناك جدل كبير حول قانون تقاعد المرأة وأسقط حق المرأة في ذلك الوقت وكان الاسلاميون قبل مشروع

علي الشافعي أكد النائب خالد السلطان ان التخصيص ضرورة واما لابد منه، مشيرا الى انها لا تعني زيادة اسعار الخدمات، موضعا ان الشركات تسلم الحكومة الخدمات بسعر محدد والحكومة هي التي تقوم بتحديد الاسعار للمستهلك.

جاء ذلك في في الندوة الاولى التي نظمتها اللجنة النسائية للتجمع السلفي في الدائرة الثانية والتي كانت بعنوان «ماذا نريد من المجلس؟»، التي عقدت في صالة افراح القادسية اول من امس شاركة بها النائب السابق عبدالطيف العمير.

وفي البداية قال السلطان: دعوني اشرح لكن طبيعة عمل النواب وبرنامجهم اليومي وانجازاتهم الاسبوعية من استجوابات قد تمتد الى ثاني يوم، كما حدث في الاستجوابات الاربعة في الجلسة الشهيرة التي بدأت من التاسعة صباحا التي ثاني يوم الفجر، فاي موضوع يقدم من قبل الحكومة او من قبل الاعضاء من اللجنة التشريعية نتجمع ونتفاوض، كما ان اللجنة المالية تجتمع فيها المرأة وتستمع من الساعة التاسعة الى الثانية والنصف، وهناك لجان قانونية واخرى تشريعية تسير بدرجات متفاوتة في المجلس.

وأشار السلطان الى وجود بعض الاعضاء يصرخون داخل الجلسة ويرفعون صوتهم وهذا لا يليق.

المهرجان الخطابى لـ «السلفية»: تأكيد على رفض الخصخصة



عادل الشان، حسين مزيد، د.وليد الطيباني، مبارك الوعلان

مزيد من الرفض لقانون الخصخصة أفرزه المهرجان الخطابى الذي نظمتها الحركة السلفية في ساحة الارادة اول من امس بحضور نيابي لافت.

أول المتحدثين في المهرجان كان النائب حسين مزيد الذي أشار الى أنه لا يمكن المحافظة على المكتسبات الشعبية من قانون «التخصيص» المشبوه - على حد وصفه - الا من خلال الاحرار في مجلس الأمة والشارع الكويتي الذي أصبح أداة التغيير المأمولة.

وأكد مزيد ان القانون الخاص بالتخصيص الذي سيتناوله المجلس في المداولة الثانية انما هو مؤامرة على الشعب لوضعه في يد مجموعة من الأشخاص لا يتجاوز عددهم العشرة وهم منتقذون ويعتقدون ان القرار بأيديهم ويحاولون من هذا القانون خصخصة قطاعات مبرحة بالدولة على حساب المواطنين لصالحهم، مبينا ان الامر ليس جديدا ومنذ عام 1996 والحكومة تناور بفسانه، ولكن الشارع الحي والنواب الشرفاء كانوا يمتنعونها واليوم النواب الذين يمثلون الشعب يتخاذلون عن حقوقه ومكتسباته، لذلك يجب التحرك من خلال تحركات سلمية لإبلاغ رسالة الحكومة وكل من يدخل في خانتها ضد الشعب لتدمير هذا القانون.

وقال مزيد ان إقرار قانون التخصيص سيدخل البلاد في البطالة التي تعني الانحراف ثم الاجرام وبالتالي سيبحث الناس عن لقمة عيشهم سواء كانت حلالا أو حراما ومن الواجب رفضه وإغلاق المجال أمامه من خلال تصافر الجهود بالوقوف ضد هذه «المؤامرة» وليست قانونا للتنمية على حد كلامهم الرخيص والسوقي والذي لا يقبله العقل ولا المنطق.

وقال مزيد ان إقرار قانون التخصيص سيدخل البلاد في البطالة التي تعني الانحراف ثم الاجرام وبالتالي سيبحث الناس عن لقمة عيشهم سواء كانت حلالا أو حراما ومن الواجب رفضه وإغلاق المجال أمامه من خلال تصافر الجهود بالوقوف ضد هذه «المؤامرة» وليست قانونا للتنمية على حد كلامهم الرخيص والسوقي والذي لا يقبله العقل ولا المنطق.

من جانبه قال النائب مبارك الوعلان ان الخصخصة للمراق التي تعاني مجلس الأمة من قبل الحكومة، حيث ان مشروع الخصخصة ليس الا بيعا للبلاد وهو غير منطقي وغير واقعي ولا شرعي، حتى وان تمت التعديلات المقترحة عليه يجب رفضه تماما، لأن الحكومة في الاربع سنوات الماضية كان اجمالي ميزانيتها 60 مليار دينار دون ان ترى جامعات، مستشفيات، قطارات أو أنفاقا وكل ما أنجزته فقط الصالة الاميرية في مطار الكويت الدولي، فكيف تسلمها لصلاحيات كبيرة في هذا القانون الذي يريد منه التجار السيطرة على النفط والكهرباء والماء والموانئ دون الصحة والتعليم، مبينا انه مع اعطاء القطاع الخاص دورا كبيرا لكن بتنظيم يسبقه قانون الضريبة وحماية المستهلك لمنع التلاعب التجاري.

بدوره قال النائب مبارك الوعلان ان الخصخصة للمراق التي تعاني من خلل وضعف كما هو حال تجربة الخصخصة في المملكة العربية السعودية حين خصصت ما يعادل 2٪ فقط من القطاعات الخاسرة وليس المرافق المنتجة التي تسدر خيرا على البلاد مثل القطاع النفطي وهو الذي يعتبر المصدر الرئيسي للثروات، مبينا ان اي تعديل ما هو الا محاولة لتجميل القبيح والسهم الذهبي عبارة عن «ذر الرماد في العيون، وضك على الذقون» والواجب رفض هذا القانون تماما لأنه سيحول الشعب الى «اسياد وعبيد». وأشار الوعلان الى ان محاولات تنقيح الدستور لم تات الا مع طرح قانون التخصيص، وهنا نعتب على النواب والمسؤولية على جميع الكويتيين لمواجهة القانون وابداء المعارضة الكاملة لهذا النوع من الاحتيايل لبيع البلاد.

من جهته قال الناشط السياسي أحمد الدين ان قانون الخصخصة معيب ويتعارض مع الدستور وفلسفته للاقتصاد الوطني المادة 20 تنص على العدالة الاجتماعية وقوامها العادل بحيث لا يطغى أحد القطاعين العام والخاص على الآخر وتهدف للتوازن بينهما والمادة 152 تدل على ان كل التزام باستثمار مورد طبيعي أو مرفق عام لا يكون الا بقانون وزمن محدد بينما القانون المطروح الآن على مجلس الأمة للمداولة الثانية في مادته الاولى يتحدث عن مفهوم آخر باسم المشروع

المالية فشل الخصخصة بدليل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واضطرارها لضخ الاموال للشركات للحفاظ على الشعب مذكرا نواب الامة بقسمهم لان بعضهم تخالفا عن اداء واجبه بالحفاظ على المال العام مطالبا المواطنين بمحاصرة النواب الى ان يرجعوا الى رشدهم لأن من السفاهة ان تباع الكويت بقانون سوف يرمي ابناءها في الشارع. وأوضح سنكرتير عام اتحاد العمال الكويتي فراج العروادة ان نواب الامة قد خنقوا بقسمهم بالحفاظ على مقدرات الشعب وذلك بموافقتهم على مثل هذا القانون في مداولته الاولى وهو قانون تعطله شذبهات دستورية ومخالفتا على مختلف الاصعدة مبينا ان عمال الكويت جميعا رافضين قانون التخصيص قطعيا ومطالبين مختلف اطراف الشعب الكويتي بالضغط على النواب لرفض القانون واغلاق باب الحديث فيه لما له من سلبيات خطيرة على مستقبل الاجيال والوطن على حد سواء.

ومن جانبه أكد رئيس اتحاد عمال البترول عبدالعزيز العجمي أن خطة التنمية وقانون التخصيص ظاهرياً رحمة وباطنها محرقة وتصفية للبلد لصالح مجموعة من المتنفذين والقطاع الخاص عالة على البلد والحكومة حاضنة له لذلك تطالب نواب الامة بتفعيل ادواتهم الدستورية ضد الوزراء لأن هناك خطوط حمراء يجب ألا يتعداها أحد بقانون التخصيص موجها رسالة الى نواب الامة فوهاها «ان الشعب هو من أوصلكم الى هذه الكراسي وهو قادر على أن ينزلك منها في حال الموافقة على هذا القانون ولا تقربوا من جميع القطاعات الحيوية في البلاد، ورسالة أخرى الى الحكومة تنص على ان مواجهة حتمية في حال الاقتراب من القطاع النفطي «وآخر الدواء الكي».

وصف الناطق الرسمي لحزب الأمة محمد العجمي القانون بأنه (خساسة) لا خصخصة ونهبوية لا تنموية محررا من أن هناك غزوا داخليا للبلاد من بعض السلفياء والحكم الشرعي لسلفيه عندما يبدد ثرواته هو الحجر عليه والمؤسسة التشريعية اعترافا الفساد بسبب المؤسسة التنفيذية لذلك نسال القضاء هل يجوز الحجر على الحكومة قانونا لسفهاها؟ وعلنا المطالبة بحكومة منتخبة وليست معينة غير مسؤولة تفكك بالثروات والوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي وتبدد الثروات. وقال ممثل الحركة الدستورية أسامة الشاهين ان المادة 152 من دستور 1962 تقول ان كل التزام باستثمار مورد من موارد الطبيعة أو مرفق عام يجب ان يكون بقانون ولم تحدد مرفق اساسية وثانوية كما يقول البعض بل شملت جميعا مستغنيا الحساس النيابي لهذا القانون ووجهة نظر بعض النواب الذين كانوا يمدحون الحكومة قبل أيام واليوم يروجون الدعاية للتخصيص بقول ان أداء الوزراء سيء، مشيرا الى ان الجو السياسي والنيابي والاعلامي والاقتصادي لا يناسب التخصيص تماما وان كان لابد منها فمن خلال قوانين واضحة فوراعاة الوطن والمواطنين. وكشف المحامي تامر الجديعي عن تحرك مجموعة من المحامين بصورة سريعة لبيان مآل قانون التخصيص الذي تعتريه مخالفات للدستور وللاتفاقيات الدولية ومن يوافق عليه من النواب عليه علامة استفهام كبيرة والشعب الكويتي سوف يقول كلمته لتجار الجش والطمع ذوي الفكر الاستحواذي على ثروات البلاد والقضاء الشامخ موجود ونحن جاهزون لمقاومتكم.

جانب من حضور الندوة (مبين غوزال)